المحاضرة الحادية عشر التنمية المستدامة وسياسات البيئة

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

1تعريف التنمية المستدامة

تشكل التنمية المستدامة إطاراً شاملاً ونموذجياً في الفكر السياسي والاقتصادي العالمي المعاصر، تجاوزت فيه النظرة التقليدية الضيقة للتنمية بوصفها مجرد عملية نمو اقتصادي كمي، إلى مفهوم مركب يعيد صياغة العلاقة الجدلية بين الإنسان وبيئته ومستقبله. لقد تبلور المفهوم الحديث للتنمية المستدامة عبر عقود من النقاش العالمي، حيث مثَّل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لعام 1987، والمعروف بتقرير "برونتلاند" أو "مستقبلنا المشترك"، لحظة محورية في صياغة التعريف الأكثر رسوخاً وتداولاً في الأوساط الأكاديمية والسياسية. عرَّفت اللجنة التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة". هذا التعريف، رغم ما يبدو عليه من وضوح وبلاغة، يحمل في طياته إشكاليات فلسفية وعملية عميقة تتعلق بتحديد "الاحتياجات" وما يعنيه "المساس بالقدرة"، وهو ما فتح الباب لتفسيرات وتطبيقات متنوعة. لقد قام هذا التعريف على مسلَّمة أساسية هي ندرة الموارد الطبيعية وقابليتها للنضوب، وضرورة إدارتها بمنطق يتسم بالحكمة والبعد الأخلاقي الذي يمتد عبر الأجيال. وبذلك، نقل النقاش من حيز الاقتصاد المحض إلى حيز الأخلاقيات والعدالة بين الأجيال، مؤسساً لما يمكن تسميته "عقداً اجتماعياً عمودياً" يمتد عبر الزمن، يلتزم فيه الجيل الحالي بحفظ حقوق الأجيال القادمة في موارد كوكب الأرض وفرص العيش الكريم[1].

غير أن مفهوم التنمية المستدامة لم يتجمد عند هذا التعريف، بل تطور ليعكس تعقيدات العلاقة بين المنظومات المختلفة التي تتحكم في مصير البشرية. فمن منظور آخر، تركز التعريفات اللاحقة على فكرة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وصونها، ليس كغاية في ذاتها، بل كشرط لاستمرارية النظم الاجتماعية والاقتصادية التي يعتمد عليها رفاه الإنسان. فالتنمية المستدامة، بهذا المعنى، هي عملية تحول ديناميكي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة البشرية مع بقاء الإنسان ضمن القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية الداعمة للحياة. إنها تدمج بين ضرورات الحفاظ على البيئة، ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية، وآليات تحقيق النمو الاقتصادي، في منظومة ثلاثية الأبعاد متكاملة ومتفاعلة. هذا التكامل هو جوهر الاستدامة، فليس هناك استدامة بيئية في مجتمعات تغيب عنها العدالة وتتفشى فيها الفاقة، كما أنه لا يمكن تحقيق رفاه اقتصادي طويل الأمد على أنقاض نظام إيكولوجي منهار. وبالتالي، فإن التعريف يتضمن بالضرورة فكرة التوازن والترابط، مما يجعل منه إطاراً تحليلياً معقداً يتطلب فهماً شاملاً للعلاقات السببية المتبادلة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[2].

---

[1] World Commission on Environment and Development (WCED), *Our Common Future* (Oxford: Oxford University Press, 1987), 43.

[2] Jeffrey D. Sachs, *The Age of Sustainable Development* (New York: Columbia University Press, 2015), 28.

2أبعاد التنمية المستدامة

تقوم فكرة التنمية المستدامة على الاعتراف بأن التحديات التي تواجه البشرية هي تحديات مركبة ومتشابكة، لا يمكن فهمها أو معالجتها من خلال عدسة واحدة. لذلك، تطور النموذج الثلاثي الأبعاد (البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي) ليصبح الإطار التحليلي السائد لفهم الاستدامة وتطبيقاتها. هذا النموذج لا يصور الأبعاد كدوائر منفصلة، بل كمستويات متداخلة بشكل عضوي، حيث يؤثر كل بعد ويتأثر بالبعدين الآخرين، مما يشكل نسقاً من العلاقات التكافلية التي تحدد مدى قوة وسلامة المنظومة الكلية.

البعد البيئي :يشكل هذا البعد الأساس المادي والحيوي للتنمية المستدامة، إذ يمثل النظام الداعم للحياة بكل تعقيداته. يركز البعد البيئي على حماية النظم الإيكولوجية وضمان قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها الحيوية، من تنقية الهواء والماء، وتلقيح المحاصيل، وتشكيل التربة، وتنظيم المناخ، إلى توفير الموارد والجمال الروحي. يتضمن ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي بوصفه رأس مال طبيعياً وبنكاً للجينات وأساساً لمرونة النظم في مواجهة التغيرات. كما يشمل الحد من مختلف أشكال التلوث (الهواء، الماء، التربة) التي تهدد الصحة العامة وتدهور رأس المال الطبيعي. جوهر البعد البيئي هو الاعتراف بأن الاقتصاد البشري هو نظام فرعي مغلق داخل النظام البيئي الأكبر والأشمل، وليس العكس. فكل النشاط الاقتصادي يعتمد في النهاية على تدفقات من المواد والطاقة من النظام الطبيعي وقدرته على استيعاب النفايات. لذلك، فإن الاستدامة الحقيقية تتطلب الانتقال من نموذج اقتصادي خطي (خذ-اصنع-تخلص) إلى نموذج اقتصادي دائري يحاكي دورات الطبيعة، حيث يعاد استخدام الموارد وتجديدها، وتصبح النفايات مدخلات لعملية إنتاج جديدة. هذا البعد، إذن، ليس ترفاً أو شأناً هامشياً، بل هو شرط وجودي لاستمرارية أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي على المدى الطويل[3].

البعد الاقتصادي :يبحث هذا البعد في كيفية تحقيق نمو ورفاه اقتصادي دون استنزاف قاعدة الأصول الطبيعية التي يعتمد عليها. فهو لا يرفض النمو الاقتصادي، بل يعيد تعريفه وشروطه. فالاقتصاد المستدام هو اقتصاد يولد حصة متزايدة ومستدامة من الرفاه البشري مع استخدام أقل للمواد والطاقة وإنتاج أقل للنفايات. يتجه هذا البعد نحو كفاءة الموارد، والاستثمار في رأس المال الطبيعي (مثل إعادة التحريج وحماية الأراضي الرطبة)، والابتكار التكنولوجي النظيف، والتحول نحو الطاقة المتجددة. كما أنه يؤكد على أهمية عدالة توزيع الموارد والثروة، لأن التفاوت الاقتصادي الحاد يقوض التماسك الاجتماعي ويولد ضغوطاً سياسية واجتماعية تدفع نحو استغلال قصير الأجل للموارد الطبيعية. من منظور أوسع، يتحدى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، لأنه لا يأخذ في الاعتبار استنزاف رأس المال الطبيعي أو التكاليف الاجتماعية والبيئية للنمو. بدلاً من ذلك، تشجع النظرة المستدامة على اعتماد مقاييس أكثر شمولاً للرفاه والتقدم، تأخذ في الاعتبار جودة الحياة، وصحة النظم الإيكولوجية، والعدالة بين الأجيال. وهذا يتطلب سياسات مالية وضريبية ذكية تحفز السلوك المستدام وتثبط الممارسات الضارة، واستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية الخضراء والتعليم والبحث العلمي[4].

البعد الاجتماعي :يقع هذا البعد في صلب مفهوم التنمية المستدامة، كونه يتناول الغاية النهائية من كل عملية تنموية، ألا وهي الإنسان ورفاهه. إنه يركز على تحسين نوعية الحياة وضمان العدالة والإنصاف داخل

---

[3] Johan Rockström and Mattias Klum, *Big World, Small Planet: Abundance within Planetary Boundaries* (New Haven: Yale University Press, 2015), 75-78.

[4] Kate Raworth, *Doughnut Economics: Seven Ways to Think Like a 21st-Century Economist* (London: Random House Business Books, 2017), 44-48.

الجيل الحالي وبين الأجيال. يتضمن البعد الاجتماعي عناصر مثل القضاء على الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه النظيفة، الصرف الصحي) للجميع، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المجتمعات المحلية، وتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. بدون عدالة اجتماعية، تفقد التنمية المستدامة شرعيتها الأخلاقية وتصبح مشروعاً نخبوياً. فالمجتمعات التي تعاني من فقر مدقع وغياب للفرص ستضطر، تحت وطأة الحاجة، إلى استغلال الموارد البيئية بشكل غير مستدام من أجل البقاء، مما يقوض البعدين البيئي والاقتصادي. كذلك، فإن المجتمعات المتفككة أو التي تعاني من صراعات عنيفة غير قادرة على إدارة مواردها الطبيعية بشكل عقلاني أو التخطيط للمستقبل البعيد. لذلك، فإن تعزيز التماسك الاجتماعي، والحكم الرشيد، والمشاركة المجتمعية في صنع القرار، هي شروط أساسية لتحقيق الاستدامة. البعد الاجتماعي يؤكد أن الاستدامة ليست مجرد مسألة تقنية أو بيئية بحتة، بل هي في جوهرها مسألة قيم وأخلاق واختيارات سياسية تتعلق بكيفية تنظيم المجتمع وتوزيع الموارد والفرص فيه[5].

3أهمية التنمية المستدامة

تكتسب التنمية المستدامة أهميتها من كونها الإطار الوحيد الشامل الذي يستجيب بطريقة متكاملة لأزمات العصر المترابطة، والتي تهدد مستقبل الوجود البشري على هذا الكوكب. أهميتها ليست أكاديمية أو نظرية فحسب، بل هي وجودية وعملية، وتتجلى في عدة مستويات.

على مستوى العلاقة الجدلية بين الإنسان والطبيعة، تقدم التنمية المستدامة طريقاً لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وحتمية حماية البيئة. لقد أثبت النموذج التنموي السائد في القرن العشرين، القائم على الاستخراج المكثف والاستهلاك المسرف للموارد، أنه طريق مسدود. فهو أدى إلى تجاوز حدود قدرة الأنظمة البيئية على التجدد والامتصاص، مما يهدد بانهيارات بيئية لا رجعة فيها. هنا تكمن أهمية النموذج المستدام: فهو يحول مسار التنمية من كونها قوة مدمرة للنظم الطبيعية إلى قوة متصالحة معها، عبر دمج الاعتبارات البيئية في صميم السياسات الاقتصادية والصناعية والزراعية. فهو يطرح السؤال الجوهري: كيف يمكن تحقيق الازدهار الاقتصادي ضمن الحدود البيئية الآمنة للكوكب؟ الإجابة على هذا السؤال ليست في إبطاء النمو بل في تغيير نوعيته واتجاهه، من نمو يعتمد على الاستهلاك المادي إلى نمو يعتمد على المعرفة والابتكار وكفاءة الموارد. هذا التحول ليس خياراً ثانوياً، بل هو ضرورة لبقاء النشاط الاقتصادي نفسه على المدى الطويل[6].

على مستوى الزمني والأخلاقي، تكمن أهمية التنمية المستدامة في التزامها بضمان رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء. إنها تجسد مفهوماً أخلاقياً رفيعاً للعدالة بين الأجيال، حيث لا يحق للجيل الحالي، بحكم قوته وقدرته الفنية، أن يستنفد موارد الكوكب أو يلوثه بشكل يجعل الحياة عليه أكثر صعوبة وخطورة للأجيال القادمة. إنه تعاقد اجتماعي يمتد عبر الزمن، يلتزم فيه الأحياء بحفظ حقوق الأموات الذين لم يولدوا بعد. هذه النظرة المستقبلية الطويلة الأمد تناقض النزعة القصيرة الأجل التي تهيمن على كثير من القرارات السياسية والاقتصادية الحالية، المسيرة بدوائر الانتخاب ودورات الربع السنوي للأرباح. فالتنمية المستدامة تفرض إطاراً زمنياً أطول في التفكير والتخطيط، وتقيم السياسات ليس فقط على أساس منافعها الفورية، بل

---

[5] United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2020: The Next Frontier - Human Development and the Anthropocene* (New York: UNDP, 2020), 45-50.

[6] United Nations, *The Future is Now: Science for Achieving Sustainable Development* (New York: United Nations, 2019), 12-15.

على أساس آثارها المتراكمة على مدى عقود أو قرون. هذا البعد الأخلاقي هو ما يعطي للتنمية المستدامة قيمتها الإنسانية العليا، ويجعلها مشروعاً حضارياً يتجاوز المصالح الضيقة الآنية[7].

على مستوى صنع السياسات والحوكمة، فإن التنمية المستدامة توفر بوصلة لتوجيه السياسات العامة والاستثمارات الوطنية والدولية نحو استدامة الموارد الطبيعية والاجتماعية. إنها تدفع الحكومات إلى تبني مقاربات تكاملية، حيث لا تعمل الوزارات (الاقتصاد، البيئة، الصحة، التعليم) في صوامع منعزلة، بل تتعاون لتحقيق أهداف مشتركة. فسياسة الطاقة، على سبيل المثال، لم تعد مجرد قضية إمداد وتكلفة، بل أصبحت مرتبطة بسياسات الصحة (تقليل تلوث الهواء)، والزراعة (تأثيرات الوقود الحيوي)، والعدالة الاجتماعية (تكلفة الطاقة على الفقراء)، والمناخ (انبعاثات الكربون). الأهمية هنا هي في خلق تماسك وتناسق في العمل الحكومي، ووضع معايير وخطط طويلة الأمد، مثل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، التي تخرج عن إطار الحكومة الحالية وتصبح إطاراً وطنياً ملزماً للمستقبل. على الصعيد الدولي، توفر أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) لغة مشتركة وإطار عمل عالمياً لتنسيق الجهود وقياس التقدم، مما يعزز التعاون بدلاً من التنافس المدمر على الموارد الشحيحة[8].

4التحديات المعاصرة للتنمية المستدامة

رغم الوضوح النظري والإجماع الخطابي حول أهمية التنمية المستدامة، فإن التطبيق الفعلي يواجه سلسلة من التحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية والثقافية المعقدة والمتداخلة، والتي تكاد تجعل التحول نحو الاستدامة مهمة شاقة للغاية.

التغير المناخي وتدهور البيئة :يمثل التغير المناخي الناجم عن الأنشطة البشرية، وخاصة انبعاثات غازات الدفيئة من حرق الوقود الأحفوري، التحدي الأكثر إلحاحاً وتهديداً للتنمية المستدامة. آثاره – من ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستويات سطح البحر وتكرار وشدة الظواهر المناخية المتطرفة – تهدد النظم الإيكولوجية، والأمن الغذائي والمائي، والبنى التحتية، والصحة العامة، وتؤجج النزاعات وتهجر السكان. المعضلة تكمن في أن معالجة تغير المناخ تتطلب تحولاً جذرياً وسريعاً في أنظمة الطاقة والصناعة والنقل العالمي، وهو ما يصطدم بمصالح اقتصادية قوية وهياكل قائمة منذ قرون (ما يعرف بـ "القفل التكنولوجي" والاعتماد على المسار). كما أن آثاره غير المتكافئة جغرافيا واجتماعيا تخلق تحدياً أخلاقياً وسياسياً؛ فالدول النامية والجزر الصغيرة، الأقل مسؤولية تاريخياً عن الانبعاثات، هي الأكثر عرضة لتبعاته الكارثية، بينما ترفض الدول المتقدمة، الأكثر مسؤولية، في كثير من الأحيان تحمل العبء المالي والتقني الكافي لمساعدة الدول الفقيرة على التكيف والتحول. بالإضافة إلى المناخ، فإن تدهور البيئة يتجلى في فقدان التنوع البيولوجي بمعدلات تنذر بحدوث الانقراض الجماعي السادس، وتلوث المحيطات بالبلاستيك، واستنزاف

---

[7] Simon Caney, "Climate Change, Intergenerational Equity, and the Social Discount Rate," *Politics, Philosophy & Economics* 13, no. 4 (2014): 320-342, https://doi.org/10.1177/1470594X14542566.

[8] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Policy Coherence for Sustainable Development 2019: Empowering People and Ensuring Inclusiveness and Equality* (Paris: OECD Publishing, 2019), 27-30, https://doi.org/10.1787/a90f851f-en.

المياه الجوفية، وتدهور التربة. هذه الأزمات مترابطة وتعزز بعضها البعض، مما يجعل معالجتها أكثر تعقيداً[9].

الاستهلاك المفرط للموارد :يعمل الاقتصاد العالمي الحالي على نموذج خطي يستخرج كميات هائلة من الموارد (معادن، وقود، ماء، أخشاب) لتحويلها إلى سلع، يتم التخلص من نسبة كبيرة منها بعد استخدام قصير الأجل كنفايات وملوثات. إن "بصمة الإنسان البيئية" تتجاوز قدرة الأرض على التجدد منذ سبعينيات القرن العشرين، مما يعني أننا نعيش على رأس مال طبيعي وليس على دخل طبيعي. يتركز هذا الاستهلاك بشكل غير متساوٍ؛ فنمط الحياة في الدول المتقدمة وفي الطبقات الغنية في الدول النامية هو المحرك الرئيسي لهذا الاستهلاك المسرف. التحدي هنا عميق الجذور، فهو مرتبط بثقافة الاستهلاك التي تغذيها الدعاية والإعلان، وبالنموذج الاقتصادي الذي يقيس النجاح بزيادة المبيعات والاستهلاك، وبأنظمة الحوافز التي تجعل المنتجات غير المستدامة أرخص وأكثر جاذبية. الانتقال إلى نموذج الاقتصاد الدائري، الذي يعيد استخدام المواد ويقضي على مفهوم النفايات، يتطلب إعادة تصميم جذرية للأنظمة الصناعية، وابتكارات تكنولوجية، وتغييرات في سلوك المستهلك، وتشريعات صارمة – وهو ما يواجه مقاومة من الشركات القائمة والمنتفعين من النظام الحالي [10].

اختلاف الأولويات بين الدول المتقدمة والنامية :يشكل الفجوة في الأولويات والمسؤوليات بين الشمال والجنوب واحداً من أكبر العوائق السياسية أمام التنمية المستدامة العالمية. من منظور العديد من الدول النامية، يبدو خطاب الاستدامة وكأنه محاولة من الدول الغنية، بعد أن استكملت مسيرتها التنموية على حساب الموارد العالمية والبيئة، لسحب السلم من تحت الدول الفقيرة ومنعها من اللحاق بها. أولوية هذه الدول هي التنمية الاقتصادية السريعة، والقضاء على الفقر، وتوفير الكهرباء والوظائف لسكانها المتزايدين. في هذا السياق، قد تبدو القيود البيئية وكأنها عائق أمام تحقيق هذه الأهداف الحيوية. من ناحية أخرى، ترى الدول المتقدمة أن النمو السريع في دول مثل الصين والهند هو المساهم الرئيسي في زيادة الانبعاثات العالمية وتدهور البيئة. هذا الجدل يتجلى بوضوح في مفاوضات المناخ الدولية حول "المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة"، حيث تختلف وجهات النظر حول من يجب أن يدفع الثمن، ومن يجب أن يقلل الانبعاثات، وبأي وتيرة. يتفاقم هذا التحدي بسبب نظام التجارة العالمية الذي قد يعيق إجراءات حماية البيئة المحلية، وعدم الوفاء الكافي بالتزامات التمويل والتكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب لمساعدتهم على التنمية النظيفة. بدون جسر لهذه الفجوة وإيجاد نموذج تنموي يثبت إمكانية تحقيق الرخاء دون تدمير البيئة، سيستمر الجمود في التعاون الدولي[11].

بالإضافة إلى هذه التحديات الكبرى، هناك عوائق أخرى مثل: ضعف المؤسسات والحوكمة في كثير من الدول، والفساد، والنزاعات المسلحة التي تدمر أي إمكانية للتخطيط طويل الأمد، والضغط السكاني في بعض المناطق، والنزعة القصيرة الأجل في الديمقراطيات الانتخابية وفي أسواق المال العالمية. هذه التحديات المعقدة والمترابطة تظهر أن الطريق نحو الاستدامة ليس طريقاً تقنياً فحسب، بل هو في الأساس طريق سياسي واجتماعي وأخلاقي، يتطلب إرادة جماعية وشجاعة للتفكير والتصرف خارج الصندوق الضيق للمصالح الآنية.

---

[9] Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation, and Vulnerability* (Cambridge: Cambridge University Press, 2022), 11-15, https://doi.org/10.1017/9781009325844.

[10] Global Footprint Network, "Open Data Platform," accessed March 27, 2024, https://data.footprintnetwork.org.

[11] Navroz K. Dubash, ed., *India in a Warming World: Integrating Climate Change and Development* (New Delhi: Oxford University Press, 2019), 5-10.

المحور الثاني: سياسات البيئة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة

تكتسب العلاقة بين السياسات البيئية والتنمية المستدامة أهمية محورية في حقل العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك بالنظر إلى الطبيعة العابرة للحدود للتحديات البيئية وتداخلها العميق مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية العالمية. لقد تجاوزت السياسات البيئية الإطار المحلي الضيق لتصبح ركيزة أساسية في الحوكمة العالمية، حيث لم يعد ممكناً فصل قضايا مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد عن مسارات التنمية الوطنية والدولية. إن التحول من نموذج تنموي تقليدي قائم على الاستغلال المكثف للموارد إلى نموذج مستدام يحفظ حقوق الأجيال القادمة يتطلب إطاراً سياسياً وتنظيمياً متكاملاً ومبتكراً. هذا المقال يهدف إلى تحليل الدور الاستراتيجي للسياسات البيئية كأداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تعريفها، وتفكيك آليات عملها، واستعراض نماذج تطبيقية، وتقييم فعاليتها، وأخيراً استكشاف دور الفاعلين من غير الدول في تشكيلها وتنفيذها. إن فهم هذه الديناميكيات ليس أكاديمياً فحسب، بل هو ضروري لتشكيل استجابات جماعية فاعلة في مواجهة أزمات بيئية تهدد الاستقرار العالمي.

(1تعريف السياسات البيئية: من الإطار المحلي إلى الحوكمة العالمية

في صميم الحوار المعاصر حول التنمية المستدامة تقع السياسات البيئية، التي يمكن تعريفها بأنها "مجموعة مترابطة ومتعاقبة من المبادئ والقواعد والأهداف والإجراءات والأدوات المؤسسية والمالية التي تتبناها وتنفذها الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة على مختلف المستويات (محلياً ووطنياً وإقليمياً ودولياً)، بهدف التأثير في سلوك الأفراد والشركات والمجتمعات لمنع أو تخفيف أو معالجة الأضرار التي تلحق بالنظم البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل عادل ومستدام، والتوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحدود القدرة الاستيعابية للبيئة[12] ."تطور هذا المفهوم بشكل جذري عبر العقود الماضية، فبينما اقتصر في بداياته في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي على سياسات "end-of-pipe" أو "نهاية المدخنة" التي تتعامل مع التلوث بعد حدوثه، مثل تنقية انبعاثات المصانع أو معالجة مياه الصرف، تحول ليشمل سياسات وقائية واستباقية ومتكاملة[13].

يتسع نطاق السياسات البيئية اليوم ليشمل مجالات متعددة ومتداخلة، مثل سياسات تغير المناخ والطاقة، وإدارة الموارد المائية والأراضي، وحفظ التنوع البيولوجي، والاقتصاد الدائري، والإدارة المتكاملة للنفايات، والسياسات الضريبية الخضراء، ووضع العلامات البيئية، والتخطيط الحضري المستدام. وتستند هذه السياسات إلى مجموعة من الأدوات التي تتراوح بين الأدوات التنظيمية-Command-and" Control") مثل المعايير والحدود القصوى المسموح بها للانبعاثات واشتراطات الترخيص)، والأدوات الاقتصادية أو القائمة على السوق (مثل ضرائب التلوث ورسومه، وأنظمة الحد الأقصى للتداول-Cap" and-Trade"، والحوافز والإعانات الخضراء)، وأدوات المعلومات والحوكمة التشاركية (مثل وضع العلامات البيئية، والشفافية في نشر البيانات، ومشاركة المجتمع المدني في صنع القرار.[14]

أما على مستوى الحوكمة العالمية، فقد انتقلت السياسات البيئية من كونها شأناً داخلياً بحتاً إلى عنصر مركزي في العلاقات الدولية والدبلوماسية متعددة الأطراف. تشكل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم

---

[12] James Meadowcroft, "Environmental Politics," in *The Oxford Handbook of Public Policy*, ed. Michael Moran, Martin Rein, and Robert E. Goodin (Oxford: Oxford University Press, 2008), 336-354

[13] Norman J. Vig and Michael E. Kraft, eds., *Environmental Policy: New Directions for the Twenty-First Century*, 10th ed. (Los Angeles: CQ Press, 2018), 1-25

[14] Paul R. Portney and Robert N. Stavins, eds., *Public Policies for Environmental Protection*, 2nd ed. (New York: RFF Press, 2010), 12-45

المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي(CBD) ، واتفاقية مكافحة التصحر(UNCCD) ، إطاراً قانونياً وسياسياً ملزماً للدول، مما يدفعها إلى صياغة وتنفيذ سياسات بيئية وطنية متوافقة مع التزاماتها الدولية [15] وبالتالي، فإن تعريف السياسات البيئية اليوم لا ينفصل عن السياق الدولي الذي تتفاعل فيه، حيث أصبحت أدوات لتحقيق أهداف وطنية وعالمية في آن واحد، وجزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الأمن القومي والاقتصادي في عالم تزداد فيه ندرة الموارد وشدة المنافسة عليها.

(2دور السياسات البيئية في تحقيق أهداف التنمية: التوفيق بين الثالوث المستحيل؟

لطالما تم تصوير العلاقة بين البيئة والتنمية على أنها علاقة تنافسية أو "مفاضلة(Trade-off) "، حيث يُزعم أن حماية البيئة تكبح النمو الاقتصادي وتحد من خلق فرص العمل. إلا أن الفهم المعاصر للتنمية المستدامة، كما صاغته أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) لعام 2030، يدحض هذه الثنائية الزائفة ويرسخ فكرة التكامل والتعاضد. هنا تبرز السياسات البيئية كأداة رئيسية لتجسيد هذا التكامل على أرض الواقع، وذلك من خلال عدة مسارات مترابطة:

أولاً: الحد من التلوث وحماية الصحة العامة :تشكل سياسات مكافحة التلوث جوهر السياسات البيئية التقليدية ولا تزال أساسية لتحقيق التنمية. فالحد من تلوث الهواء (من المصادر الثابتة والمتحركة) عبر معايير انبعاثات صارمة، ومراقبة جودة المياه وتنقية مياه الصرف الصحي والصناعي، وإدارة النفايات الخطرة، كلها سياسات تحقق غايتين: بيئية وصحية. تقدر منظمة الصحة العالمية أن تلوث الهواء يتسبب في نحو 7 ملايين وفاة مبكرة سنوياً، معظمها في البلدان النامية[16]. وبالتالي، فإن سياسات الهواء النظيف ليست "كمالية" بل هي استثمار في رأس المال البشري والإنتاجية، حيث تقلل الأعباء الصحية وتخفض أيام الغياب عن العمل والتعلم، مما يسهم مباشرة في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه.[17]

ثانياً: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية :تقوم السياسات البيئية هنا على مبدأ "رأس المال الطبيعي"، حيث تُعامل الموارد مثل المياه والأراضي الخصبة والغابات والثروة السمكية كأصول منتجة يجب الحفاظ عليها وتجديدها. سياسات مثل التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي التي تحمي الأراضي الزراعية من الزحف العمراني، وحصص الصيد المستدامة، وتراخيص قطع الأشجار المرتبطة بإعادة التشجير، وأنظمة الري الفعال، كلها تهدف إلى ضمان استمرارية تدفق الخدمات البيئية (كالإنتاج الغذائي وتنقية المياه وتخزين الكربون) التي تقوم عليها جميع الأنشطة الاقتصادية. فالدول التي تتبع سياسات رشيدة لإدارة المياه، على سبيل المثال، تكون أكثر قدرة على التكيف مع الجفاف وضمان الأمن الغذائي (الهدف 2)، مما يحفظ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي[18].

ثالثاً: حفظ التنوع البيولوجي والنظم البيئية :يتجاوز دور السياسات البيئية هنا الحماية السلبية إلى الاعتراف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة للتنوع البيولوجي. سياسات إنشاء وإدارة المحميات

15

16 World Health Organization (WHO), *WHO Global Air Quality Guidelines: Particulate Matter (PM2.5 and PM10), Ozone, Nitrogen Dioxide, Sulfur Dioxide and Carbon Monoxide* (Geneva: WHO, 2021), ix.

17 United Nations, *The Sustainable Development Goals Report 2023* (New York: United Nations, 2023), 30-35, accessed July 2024, https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/.

18 Claudia W. Sadoff et al., *Securing Water, Sustaining Growth: Report of the GWP/OECD Task Force on Water Security and Sustainable Growth* (Oxford: University of Oxford, 2015), 8-15.

الطبيعية ومناطق الحفظ، ومكافحة الصيد غير القانوني والاتجار بالأنواع المهددة، وحماية الموائل الحرجة مثل غابات المنغروف والأراضي الرطبة، تعمل على الحفاظ على "خدمات النظم الإيكولوجية" التي لا تقدر بثمن. تشمل هذه الخدمات التلقيح للمحاصيل (الذي يقدر قيمته بمئات المليارات دولاراً سنوياً)، وتنظيم الأمراض، والتلطيف المناخي، والسياحة البيئية. تحقيق الهدفين 14 و15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء والحياة في البر) ليس غاية أخلاقية فحسب، بل هو ضرورة لاستدامة قطاعات اقتصادية كالزراعة والصيد والسياحة والصيدلة..[19]

رابعاً: التحفيز نحو الابتكار والكفاءة :غالباً ما تخلق السياسات البيئية الطموحة، مثل معايير كفاءة الطاقة للسيارات والأجهزة، أو ضرائب الكربون، حافزاً قوياً للابتكار التكنولوجي والتنظيمي. فبدلاً من كونها مجرد تكلفة، تدفع هذه السياسات الشركات لإعادة تصميم منتجاتها وعملياتها لتكون أكثر نظافة وكفاءة في استخدام الموارد، مما يخلق مزايا تنافسية جديدة ويفتح أسواقاً للتقنيات الخضراء. تُعرف هذه الظاهرة بفرضية "بورتر(Porter Hypothesis) "، التي تشير إلى أن التنظيم البيئي المصمم بشكل جيد يمكن أن يحفز الابتكار الذي يعوض تكاليف الامتثال ويحسن الإنتاجية[20]. هذا المسار يحقق الهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية) ويدعم الانتقال العادل نحو اقتصاد أخضر قادر على خلق فرص عمل لائقة (الهدف 8).

3نماذج من السياسات البيئية الفاعلة: من النظرية إلى الممارسة

يتجلى الدور التنموي للسياسات البيئية من خلال مجموعة واسعة من النماذج التطبيقية التي تختلف في نطاقها وأدواتها، لكنها تتشارك في هدف تحويل الاقتصاد والمجتمع نحو الاستدامة. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه النماذج:

أ) سياسات تحول الطاقة والمناخ :تُعد سياسات الانتقال من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح، الكتلة الحيوية المستدامة، إلخ) من أكثر السياسات البيئية تأثيراً على مسارات التنمية. تشمل هذه الحزمة أدوات مثل :**الإعانات والحوافز المالية**)كالتعريفات التفضيلية Feed-in" "Tariffsأو المناقصات التنافسية) لتشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة؛ **معايير المحفظة المتجددة** (Renewable Portfolio Standards)التي تلزم شركات المرافق بتوليد نسبة محددة من الكهرباء من مصادر متجددة؛ و**آليات تسعير الكربون** مثل ضرائب الكربون أو أنظمة الحد الأقصى للتداول (ETS)، التي تضع سعراً للتلوث الكربوني وتوجه الاستثمارات نحو الخيارات منخفضة الكربون.[21]تعتبر تجربة **الاتحاد الأوروبي** مع نظام تداول الانبعاثات (EU ETS) منذ 2005 نموذجاً رائداً، حيث ساهم بشكل كبير في خفض انبعاثات القطاعات المشمولة مع توفير إيرادات ضخمة للحكومات يمكن إعادة استثمارها في التحول العادل أو خفض الضرائب الأخرى.[22]على مستوى الدول النامية، تبرز **كوستاريكا** كنموذج ملهم، حيث تمكنت من توليد أكثر من 98% من كهربائها من مصادر متجددة

---

[19] Robert Watson et al., *The IPBES Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services* (Bonn: IPBES Secretariat, 2019), 12-45.

[20] Michael E. Porter and Claas van der Linde, "Toward a New Conception of the Environment-Competitiveness Relationship," *Journal of Economic Perspectives*9, no. 4 (Fall 1995): 97-118.

[21] International Energy Agency (IEA), *World Energy Outlook 2023* (Paris: IEA, 2023), 165-200.

[22] European Environment Agency (EEA), *The EU Emissions Trading System in 2022: Trends and Projections* (Copenhagen: EEA, 2023), 5-20.

(غالباً كهرومائية ورياح وجيوحرارية) لعقود، مدعومة بسياسات واستثمارات حكومية ثابتة جعلت الطاقة النظيفة ركيزة للتنمية الاقتصادية والسياحة البيئية.[23]

ب) سياسات الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات :تهدف هذه السياسات إلى الانتقال من النموذج الخطي (خذ-اصنع-تخلص) إلى نموذج دائري يحافظ على قيمة المواد والمنتجات لأطول فترة ممكنة. تشمل أدوات مثل :**مسؤولية المنتج الممتدة** (EPR)التي تلزم الشركات المصنعة بتحمل تكلفة جمع وإعادة تدوير أو التخلص الآمن من منتجاتها بعد نهاية عمرها الافتراضي (كما في سياسات اليابان والاتحاد الأوروبي بشأن الإلكترونيات والبطاريات)؛ **معايير التصميم البيئي** التي تشجع قابلية الإصلاح وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير؛ **حظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد** وفرض رسوم على الأكياس البلاستيكية؛ و**برامج فصل النفايات من المنبع وإعادة التدوير** المكثفة[24]. تعتبر **ألمانيا** رائدة في هذا المجال عبر نظام "الدبل ديبوزيت (Deposit System) "للعبوات البلاستيكية والزجاجية، ونظام فرز النفايات الصارم، مما أدى إلى معدلات إعادة تدوير تفوق 65% وتحويل جزء كبير من النفايات المتبقية إلى طاقة، مما خلق صناعة وفرص عمل جديدة..[25]

ج) سياسات الزراعة المستدامة :تستهدف هذه السياسات تقليل الآثار البيئية السلبية للزراعة المكثفة (كاستنزاف المياه، تلوث المياه بالمبيدات والأسمدة، فقدان التنوع البيولوجي، وانبعاثات الميثان) مع ضمان الأمن الغذائي ودخل المزارعين. تشمل سياسات مثل :**الدعم الموجه للممارسات الزراعية الجيدة**)كالزراعة العضوية، الزراعة المحافظة على الموارد، الدمج بين الأشجار والمحاصيل) بدلاً من الدعم غير المشروط للمدخلات الكيميائية؛ **تسعير المياه الزراعية** لتحفيز الري الفعال؛ **برامج حماية الملقحات** عبر تقليل استخدام المبيدات الضارة وإنشاء الممرات البيئية؛ و**تشجيع الزراعة الحضرية** لتقليل البصمة الكربونية للنقل وتعزيز الأمن الغذائي المحلي[26]. تجربة **البرازيل** في مكافحة إزالة غابات الأمازون من خلال تعزيز الزراعة المستدامة على الأراضي المتدهورة وتطبيق نظام المراقبة بالأقمار الصناعية والعقوبات الصارمة (رغم التحديات المستمرة) تُظهر كيف يمكن للسياسات أن تؤثر على سلوك كبار الفاعلين الاقتصاديين.[27]

د) سياسات الإدماج المؤسسي لأهداف التنمية المستدامة :أكثر السياسات البيئية فاعلية هي تلك المدمجة بشكل كامل في التخطيط الوطني والميزانية. يتم ذلك عبر أدوات مثل :**التخطيط طويل المدى**)كاستراتيجيات التنمية منخفضة الكربون حتى 2050)؛ **التقييم الاستراتيجي البيئي** (SEA)للسياسات والبرامج القطاعية الكبرى؛ **الميزانية الخضراء** التي تصنف الإنفاق الحكومي وفقاً لأثره البيئي؛ و**إصلاح الدعم الضار بيئياً**)كإعانات الوقود الأحفوري ومبيدات الآفات) وإعادة توجيهه نحو الاستثمارات الخضراء والتحويلات الاجتماعية[28]. تُظهر **بوتان** نموذجاً فريداً عبر مبدأ "السعادة الوطنية الإجمالية (GNH) "الذي يعطي

---

[23] Mónica Araya, "Costa Rica's Decarbonization Strategy: A Model for the World?," *Bulletin of the Atomic Scientists* 76, no. 4 (2020): 183-187.

[24] European Commission, *A New Circular Economy Action Plan: For a Cleaner and More Competitive Europe* (Brussels: European Commission, 2020), COM(2020)

[25] German Environment Agency (UBA), *Waste Management in Germany 2023*(Dessau-Roßlau: UBA, 2023), 10-30.

[26] . Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), *The State of Food and Agriculture 2023: Revealing the True Cost of Food to Transform Agrifood Systems* (Rome: FAO, 2023), 45-80.

[27] Paulo Barreto et al., *Amazonia Against the Clock: A Regional Assessment on Where and How to Protect 80% by 2025* (Lima: Amazonia for Life: Protect 80% by 2025, 2022), 12-25.

[28] Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *OECD Green Budgeting Framework: Highlights* (Paris: OECD Publishing, 2022), 8-15.

الوزن نفسه للرفاه البيئي والثقافي والاجتماعي كما يعطيه للنمو الاقتصادي، مما جعلها الدولة الكربونية السلبية الوحيدة في العالم (تمتص كربوناً أكثر مما تنبعث.[29]

4 تقييم أثر السياسات البيئية: بين القياس والتحديات

تتطلب فعالية السياسات البيئية أن تكون قابلة للقياس والتقييم، لضمان تحقيقها للأهداف المنشودة ولتوفير الأساس لتحسينها وتعديلها. يعد تقييم الأثر عملية معقدة تتطلب مؤشرات دقيقة وبيانات موثوقة ومراعاة للسياق.

أ) أدوات القياس والمؤشرات :يعتمد تقييم أثر السياسات البيئية على مجموعة هرمية من المؤشرات:

- **مؤشرات حالة البيئة :**تقيس النتائج النهائية للحالة الفيزيائية والبيولوجية، مثل: تركيزات الملوثات في الهواء (PM2.5, NO2) والمياه؛ مساحة الغابات السنوية المفقودة أو المكتسبة؛ مؤشرات وفرة الأنواع الحية؛ البصمة الكربونية الوطنية؛ جودة التربة[30].
- **مؤشرات الضغط/الدافع :**تقيس الأنشطة البشرية التي تؤثر على البيئة، مثل: إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة؛ كمية المياه المسحوبة من المصادر الطبيعية؛ استخدام الأسمدة والمبيدات لكل هكتار؛ حجم النفايات المتولدة.
- **مؤشرات الاستجابة :**تقيس مدى تنفيذ السياسات والتدابير المتخذة، مثل: نسبة الطاقة المتولدة من مصادر متجددة؛ معدلات إعادة التدوير؛ المساحة المحمية البرية والبحرية؛ حجم الاستثمارات في البحث والتطوير الخضراء[31].

تستخدم المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والاتحاد الأوروبي إطارات مؤشرات مركبة، مثل مؤشر الأداء البيئي (EPI) الذي يصنف 180 دولة بناءً على 40 مؤشراً عبر 11 فئة تغطي صحة البيئة وحيوية النظام الإيكولوجي[32]. على المستوى الوطني، تطور العديد من الدول حسابات "رأس المال الطبيعي" لدمج قيمة النظم البيئية في حساباتها القومية، مما يوفر صورة أوضح للتباديل بين التنمية الاقتصادية واستنزاف الموارد.

ب) التحديات الجسام في التنفيذ :رغم وضوح المنطق وراء السياسات البيئية، فإن تنفيذها على أرض الواقع يواجه عقبات كبرى:

- **التحديات الاقتصادية والتمويلية :**غالباً ما تتطلب السياسات البيئية استثمارات أولية كبيرة في البنية التحتية (كشبكات النقل العام، محطات معالجة المياه، شبكات الطاقة المتجددة) وتكنولوجيات جديدة، وهو ما يشكل عبئاً على المالية العامة، خاصة في البلدان النامية. كما أن إصلاح الدعم الضار (مثل

---

[29] Royal Government of Bhutan, *Second Voluntary National Review Report: Bhutan* (Thimphu: National Environment Commission, 2023), 5-12.

[30] United Nations Environment Programme (UNEP), *Measuring Progress: Environment and the SDGs* (Nairobi: UNEP, 2021), 15-40.

[31] European Commission, *EU SDG Indicator set 2023* (Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2023), 5-10.

[32] Yale Center for Environmental Law & Policy, *2022 Environmental Performance Index* (New Haven: Yale University, 2022), 8-25, accessed July 2024, https://epi.yale.edu/

دعم الطاقة) يواجه مقاومة سياسية واجتماعية شرسة خوفاً من تداعياته على الفئات الفقيرة والمنافسة الصناعية[33].

- **التحديات السياسية والمؤسسية :**تتسم القضايا البيئية بـ "مأساة الأفق (Tragedy of the Horizon)" حيث تكون تكاليف الإجراءات الحازمة ملموسة في المدى القصير بينما تظهر منافعها على المدى الطويل الذي يتجاوز الدورة الانتخابية. هذا يخلق نقصاً في الإرادة السياسية. كما أن التجزؤ المؤسسي، حيث تتعامل وزارات منفصلة مع الطاقة والزراعة والنقل والبيئة دون تنسيق كاف، يقوض فعالية السياسات المتكاملة[34].
- **التحديات المعرفية والمجتمعية :**يعيق نقص البيانات الدقيقة والموثوقة وفي الوقت المناسب عملية التقييم وصنع القرار القائم على الأدلة. كما أن غياب الوعي العام الكافي أو وجود معلومات مضللة حول القضايا البيئية يمكن أن يضعف الدعم المجتمعي للسياسات الضرورية. أضف إلى ذلك مقاومة الشركات والنخب المستفيدة من الوضع القائم، والتي تمتلك قدرة كبيرة على الضغط (لوبيات) ضد التشريعات البيئية الطموحة.
- **تحديات العدالة والانتقال العادل :**يجب أن تراعي السياسات البيئية توزيع تكاليفها ومنافعها بشكل عادل عبر الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. سياسات مثل فرض ضريبة كربون بدون آلية تعويض قد تثقل كاهل الأسر منخفضة الدخل التي تنفق جزءاً كبيراً من دخلها على الطاقة والمواصلات. وبالمثل، قد تؤدي سياسات حماية الغابات إلى تقييد سبل عيش المجتمعات المحلية التي تعتمد عليها إذا لم تترافق مع بدائل اقتصادية مستدامة. مفهوم "الانتقال العادل (Just Transition)" الذي روجت له منظمة العمل الدولية أصبح محورياً في تصميم السياسات المقبولة اجتماعياً[35].

(5دور المجتمع والمؤسسات الدولية: نحو حوكمة بيئية عالمية فاعلة

لم تعد الدولة الوطنية هي الفاعل الوحيد في صنع وتنفيذ السياسات البيئية. فالطبيعة العابرة للحدود للمشكلات البيئية (كالثقب في الأوزون، تغير المناخ، تلوث المحيطات) تستدعي إطاراً تعاونياً عالمياً. هنا يبرز دور مؤسسات الحوكمة العالمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص كمكمل وحتى محرك أحياناً للسياسات الوطنية.

أ) المؤسسات الدولية والإطار متعدد الأطراف :تشكل الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة الإطار الرئيسي لتشكيل السياسات البيئية العالمية.

- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة :(UNEP)** يلعب دوراً محورياً في رصد الوضع البيئي العالمي، وتحديد الأولويات، وتشجيع اعتماد السياسات البيئية السليمة، وتقديم المساعدة الفنية للدول النامية..[36]

---

[33] International Monetary Fund (IMF), *Fiscal Policies for Paris Climate Strategies—from Principle to Practice* (Washington, DC: IMF, 2021), 10-30.

[34] William Nordhaus, "Climate Clubs: Overcoming Free-riding in International Climate Policy," *American Economic Review* 105, no. 4 (April 2015): 1339-1370.

[35] Naomi Oreskes and Erik M. Conway, *Merchants of Doubt: How a Handful of Scientists Obscured the Truth on Issues from Tobacco Smoke to Global Warming*(New York: Bloomsbury Press, 2010), 250-270.

[36] International Labour Organization (ILO), *Guidelines for a Just Transition towards Environmentally Sustainable Economies and Societies for All* (Geneva: ILO, 2015), 1-20.

- **اتفاقيات ريو :**تُشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) واتفاقية مكافحة التصحر (UNCCD) الأعمدة القانونية للحوكمة البيئية العالمية. يعد **اتفاق باريس لعام 2015** تحت مظلة UNFCCC إنجازاً تاريخياً، حيث وضع آلية طوعية ولكنها شفافة وقابلة للتعزيز بمرور الوقت، تعتمد على "المساهمات المحددة وطنياً " (NDCs)التي تقدمها كل دولة، مع آليات للمراجعة العالمية والمتابعة[37].

- **أهداف التنمية المستدامة :(SDGs)** توفر الإطار الشامل والأكثر تكاملاً، حيث يقع الهدف 13 (العمل المناخي) والهدف 14 (الحياة تحت الماء) والهدف 15 (الحياة في البر) في صميم الأجندة، لكنها مترابطة عضوياً مع بقية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. تعمل هذه الأهداف كخريطة طريق عالمية توجه السياسات الوطنية والإقليمية وتوفر لغة مشتركة للحوار والتعاون..[38]

ب) الفاعلون من غير الدول:

- **المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية :(NGOs)** تلعب منظمات مثل **الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)** و**غرينبيس (Greenpeace)** و**معهد الموارد العالمية (WRI)** أدواراً حاسمة في: رفع الوعي والضغط الشعبي؛ الرصد المستقل لتنفيذ السياسات والالتزامات الدولية؛ تقديم الخبرة الفنية والمقترحات السياسية؛ تمثيل أصوات المجتمعات المحلية والمهمشة في المحافل الدولية[39]. كما أن حركات الشباب العالمية، بقيادة شخصيات مثل **غريتا تونبرغ**، أعادت إحياء النقاش العام ووضعت قضية العدالة المناخية بين الأجيال في بؤرة الاهتمام.
- **القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات :**لم يعد بإمكان الشركات الكبرى تجاهل البعد البيئي. يتحرك القطاع الخاص من خلال :**الاستثمار في التقنيات الخضراء** والطاقة المتجددة؛ **تبني معايير الإبلاغ البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG)** طوعياً أو نتيجة للضغط من المستثمرين؛ **المشاركة في التحالفات الصناعية** لتحقيق أهداف محددة (مثل التحالف العالمي للطاقة الشمسية)؛ والاستجابة لطلب المستهلكين المتزايد على المنتجات والخدمات المستدامة[40].
- **الحكومات المحلية والمدن :**غالباً ما تكون المدن في طليعة الابتكار في السياسات البيئية، كونها مسؤولة عن نسبة كبيرة من الاستهلاك والانبعاثات. تحالفات مثل **تحالف مدن C40 للمناخ** تمكن رؤساء البلديات من تبادل أفضل الممارسات وتنفيذ سياسات طموحة في النقل المستدام والمباني الخضراء وإدارة النفايات، مما يضغط على الحكومات الوطنية لرفع سقف طموحاتها..[41]

ت) التعاون الإقليمي عبر الحدود :كثيراً ما تتقاسم الدول موارد طبيعية مشتركة (كالأحواض النهرية، المناطق البحرية، النظم الإيكولوجية الجبلية)، مما يستدعي تعاوناً إقليمياً. تعتبر **اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE)** نموذجاً ناجحاً في معالجة القضايا البيئية العابرة للحدود في أوروبا

---

[37] Maria Ivanova, *The Untold Story of the World's Leading Environmental Institution: UNEP at Fifty* (Cambridge, MA: MIT Press, 2021), 45-70.

[38] Daniel Bodansky, Jutta Brunnée, and Lavanya Rajamani, *International Climate Change Law* (Oxford: Oxford University Press, 2017), 205-250.

[39] United Nations Development Programme (UNDP), *The SDGs in Action: What They Are and Why They Matter* (New York: UNDP, 2023), 1-15.

[40] Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, *Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), 10-35.

[41] Thomas P. Lyon et al., "CSR Needs CPR: Corporate Sustainability and Politics," *California Management Review* 60, no. 4 (Summer 2018): 5-24.

وآسيا الوسطى من خلال اتفاقيات مثل اتفاقية **آرهوس** الخاصة بالوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.[42]

خاتمة

يكشف تحليل المحور الثاني "سياسات البيئة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة" عن تحول جوهري في فهم العلاقة بين الإنسان وبيئته في سياق العلاقات الدولية. لقد تطورت السياسات البيئية من أدوات ردعية محلية لمعالجة التلوث، إلى استراتيجيات متكاملة وشاملة تشكل أحد الأعمدة الرئيسية للحوكمة العالمية وأجندة التنمية في القرن الحادي والعشرين. كما أوضحنا، فإن هذه السياسات ليست عائقاً للنمو الاقتصادي، بل هي بالعكس محفز للابتشاف التكنولوجي، وضامن لصحة وإنتاجية المواطنين، وحارس لرأس المال الطبيعي الذي تقوم عليه جميع الأنشطة الاقتصادية.

غير أن الفجوة بين الطموح والواقع لا تزال واسعة. تواجه السياسات البيئية تحديات جسيمة في التنفيذ، تتراوح بين نقص التمويل والإرادة السياسية قصيرة النظر، وصعوبات التنسيق المؤسسي، وقضايا العدالة الاجتماعية. هنا تكمن أهمية الدور التكاملي للمؤسسات الدولية والإقليمية، وللمجتمع المدني النشط، وللقطاع الخاص الذي يتحول تدريجياً من معوق إلى شريك في التحول الأخضر، وللتعاون عبر الحدود في إدارة الموارد المشتركة.

إن مستقبل الأمن والاستقرار والازدهار العالمي مرهون بقدرتنا الجماعية على صياغة وتنفيذ سياسات بيئية طموحة وعادلة وفعالة. يتطلب ذلك قيادة سياسية شجاعة، واستثمارات ضخمة ومستدامة، وتعزيز آليات المساءلة والشفافية، وبناء تحالفات واسعة تضم الحكومات والشركات والمجتمعات المحلية والشباب. ففي النهاية، السياسات البيئية الفاعلة ليست ترفاً أكاديمياً أو التزاماً أخلاقياً مجرداً، بل هي ضرورة وجودية وإطار عمل عملي لتحقيق تنمية حقيقية لا تزدهر على حساب كوكبنا أو على حساب الأجيال القادمة. إنها، في جوهرها، اختبار لقدرتنا على الحكم الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة الأكثر إلحاحاً في عصرنا.

---

[42] C40 Cities, *The Power of C40 Cities: Climate Action in the Decade of Delivery* (London: C40 Cities, 2023), 5-20, accessed July 2024, https://www.c40.org/.